كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية
بيروت – لبنان

مذكرة النظم الاقتصادية
الجزء الثاني
نظريات التنمية الاقتصادية

بقلم
الأستاذ الدكتور محمد فريز منفيخي

١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م

نظريات التنمية الاقتصادية

في

الفكر الرأسمالي

إعداد

الأستاذ الدكتور محمد فريز منفيخي

أولا) مقدمة :

أنعم الله على الإنسان بنعم كثيرة (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) ، أولها نعمة الإيجاد والخلق ثم نعمة العقل والتفكير ثم نعمة الحرية التي اختص الله بها الإنسان فعن طريقها يختار الإنسان لنفسه السعادة والهناء في الدارين أو يختار الشقاء والتعاسة ، وحتى يستطيع الإنسان أن يستخدم عقله وحريته ووجوده ويتحرك في الأرض لا بد له من العلم والعمل والإنتاج حتى يحقق لنفسه دخلاً ومكسباً يعيل به نفسه وأهله عن طريق الحصول على متطلبات الحياة المادية من مأكل وملبس ومسكن ورفاهية ويحاول ادخار بعض دخله لمواجهة الحالات الطارئة أو لتحسين وضعه الإنتاجي والاستهلاكي ، هذه الأنشطة - من الجانب الاجتماعي لحياة الإنسان - اصطلح على تسميتها الاقتصاد Economics وقد سميت الدراسات والأبحاث التي تناولت مواضيع الإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار وتكوين رأس المال بعلم الاقتصاد ، ولو كانت هذه الأمور ميسرة بسهولة للجميع لما كانت هناك أي حاجة لوجود هذا العلم وهذه الدراسة ، ولكن ما نلاحظه جميعاً بأن هناك أكثر من مشكلة واحدة هامة تعترض حياة الإنسان في المجال الاقتصادي وهذه المشكلات هي من الضخامة والتعقد بحيث أن العلماء احتاروا في الوصول إلى حلول لبعضها وكلما تم فهم بعض جوانب إحدى المشكلات الاقتصادية تمهيداً لاقتراح حل معقول لها، ظهرت تعقيدات وأحداث وتغيرات أبعدت العلماء حتى عن فهم حقيقة ما يجري في الواقع الاقتصادي ولقد جربت البشرية حلولاً كثيرة اعتقد واضعوها أن فيها الحل لكثير من المشكلات الاقتصادية ، وفي كل تجربة كانت تنتج آلام ومشكلات جديدة نتيجة بعض هذه النظريات المتطرفة إما في فهم حقيقة الواقع أو المتطرفة في طريقة حل ما تراه من مشكلات ، وربما فاقت المآسي المتولدة عن الحلول المقترحة المشكلات الأساسية التي سعت هذه الحلول لحلها أو التغلب عليها نتيجة خطأ التفكير أو عنف التغيير المقترح .

ثانيا) المشكلات التي استدعت ظهور علم الاقتصاد :

إذا أردنا استعراض المشاكل التي تعاني منها البشرية في المجال الاقتصادي ، والتي استدعت نشوء علم الاقتصاد وتطوره نجد المشكلات التالية :

١ــ مشكلة ندرة الموارد المتاحة عن تلبية المتطلبات المتزايدة والمستجدة للسكان :

تمتلئ الكرة الأرضية التي يعيش عليها الإنسان بكثير من الموارد التي تعينه على الحياة والعيش على الرغم تزايد أعداد السكان بشكل كبير جداً ، ومن الموارد المتاحة الماء والهواء إلى الأراضي الصالحة للزراعة إلى الغابات وثمارها وأشجارها إلى الثروة الحيوانية في البر والبحر المتكاثرة أيضاً ربما بطريقة أسرع وأكثر من تكاثر الإنسان والتي جعل الله أكثرها يصلح كغذاء للإنسان ، إلى المعادن والفلزات والمواد الخام المطمورة في باطن الأرض ، وما على الإنسان إلا العمل بعلم وخبرة على استخراج واستغلال هذه الخيرات وهذه الموارد ، إلا أن هذه الموارد على كثرتها وتجددها ونموها قاصرة عن تلبية الطلبات المتزايدة والمستمرة للإنسان المتكاثر مما يخلق مشكلة نقص وحرمان عند البعض وفائض عند البعض الآخر ومما يدفع إلى الصراع المدمر بين الأفراد والشعوب والأمم ونلاحظ أن أكثر الحروب والمشاكل سببها الحقيقي هو الحصول على الموارد والثروات والمغانم من أيدي الآخرين أو مناطق الآخرين .

٢ــ مشكلة اختيار توليفة من السلع ضمن حدود الدخل المتاح :

يعمـــل كل إنسان للحصول على دخل يعيش منه سواء من إنتاج السلع أو الخدمات ويحقق دخلاً ما ، وهذا هو الدور الإنتاجي للإنسان ، ثم ينتقل الإنسان نفسه ليحقق الدور الاستهلاكي له فيفكر في كيفية إنفاق دخله المحدود على شراء بعض السلع المعروضة بكثرة ليحقق احتياجاته وهنا يقع الإنسان في حيرة كبيرة ومشكلة تحتاج لدراسة هي كيفيـــة اختيـــار مجموعة من السلع ضمن دخله المحدود بحيث تحقق له أقصى منفعة ممكنة وهذا ما تحاول أبحاث سلوك المســـتهلك حله عن طريق فرض منحنيات التكافؤ بين السلع المختلفة والمنافع المتوقعة ضمن الدخل المحدود ، لأن لكل إنسان أولوياته واهتماماته وميوله وما يرضي أحدهم ربما يزعج آخر وتبقى مسألة الاختيار قضية شخصية بحتة .

٣ــ مشكلة تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة :

تتفـــاوت الأمم والشعوب والدول في درجة تقدمها وفي درجة حل مشكلاتها السابقة فمنها ما يسمى الدول المتقدمـــة الـــتي حققـــت نهضة علمية وصناعية وتقنية عالية وحققت زيادات مطردة في إنتاجها واستهلاكها ودخلها واســـتثمارها وعمرانها فاستطاعت بناء قوة اقتصادية مادية كبيرة مكنتها من بناء قوة عســكرية ضخمة تحمي إنجازاتها ومكاســـبها وتحقق لها توسعات وسيطرة ونفوذاً يزيد من قوتها أكثر وأكثر وهناك دول سائرة في طريق النمو فسميت دولاً ناميـــة ونجـــد أيضاً دولاً لم تستطع حل أي من مشكلاتها الاقتصادية وغارقة في مثلث التخلف المغلق من الجهل والمرض والفقر .

لكـــن التنميـــة تبقـــى الشغل الشاغل لجميع الأمم والشعوب المتقدمة منها والنامية والمتخلفة ، لأنها الطريق الوحيـــدة لتحسين أوضاعها المعيشية والمادية أو على الأقل لتأمين حياة كريمة لمواطنيها ، إن المشكلة الكبرى التي تنوء بحلها الدول النامية هي قلة الموارد المادية المتاحة ، والغرق في مثلث التخلف المغلق على الفقر والجهل والمرض والزيادة العاليـــة في أعداد السكان الذين يمثلون عبئا متزايدا على القوة العاملة الحقيقية للسكان . ويمكن القول بأن معدل النمو الحقيقي للبلد = معدل نمو الناتج المحلي — معدل نمو السكان ، فإذا تساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان كان معـــدل النمـــو الحقيقـــي لهذا البلد صفرا ، أما إذا زاد معدل نمو السكان عن معدل نمو الناتج المحلي فإن معدل النمو الحقيقي سيصبح معدلا سالبا أي أن هذا الشعب يزداد فقرا وجهلا ومرضا وبطالة ، يتناقص إنتاجه ودخله .

ثالثا) عناصر التنمية الاقتصادية :

وإذا أردنا أن نلخص حركية عملية التنمية الاقتصادية لتبين لنا ما يلي .

أ) السكان والقوة العاملة :

يعد الإنسان هو هدف التنمية الاقتصادية وهو محركها والعامل بها والنشط لها ومحققها والذي يتمتع بنتائجها وخيراتها ، لكن السكان في أي لحظة زمنية يتفاوتون من حيث العمر والجنس ودرجة الخبرة والتعليـــم والتدريب ، ويعد المجتمع فتيا إذ كانت قاعدة مواليده الجدد أكبر من حيث العدد ممن هم

أكثـــر عمرا بينما يعد المجتمع هرما إذا كانت مواليده أقل عددا من هم أكثر عمرا منهم ، وتشكل القوة العاملة من بين السكان نسبة تتفاوت بحسب فتوة أو هرم المجتمع ، ففي المجتمعات الفتية نجد أن نصـــف السكان أعمارهم أقل من ثمانية عشر سنة ، وتعد السياسة السكانية مثلى في أي مجتمع إذا راعت إمكانيات هذا المجتمع على تعليم وتدريب وتأهيل الأعداد المتزايدة من السكان ؛ ووجود نظام اقتصادي فعال حركي ونشط يولد فرص عمل متزايدة لهذه الأعداد الجديدة من السكان ، فإذا كان النظام الاقتصادي غير فعال أو بطيء الحركة ولا يستطيع توفير فرص عمل متزايدة فيجب ضبط النمو السكاني والتركيز على نوعية الإنسان ، أما في حالة النمو الاقتصادي المتزايد والحاجة الكبيرة إلى اليد العاملة المدربة فيمكن تغيير السياسة السكانية .

إن المهمـــة الأكيـــدة لجميع الدول والمجتمعات هي بذل كل الجهود والإمكانيات والموارد لتحقيق تعليم وتدريب وزيادة خبرة السكان تمهيدا لدخولهم إلى سوق العمل الذي أصبح يتطلب مهارات وتقنيات عالية وحديثة ، بحيث يتم رفع نوعية السكان وليس عددهم فقط ، وكلما زاد علم وخبرة ومهارة السكان زاد دخلهم وإنتاجهم وساهموا بشكل أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية .

ب) تحقق الإنتاج وزيادته :

بعـــد أن يتحقـــق تعليـــم وتـــدريب وزيادة خبرة القوة العاملة في المجتمع تنطلق هذه القوة العاملة لتبدأ مشـــاركتها الفعالـــة في تحقيـــق الإنتاج وزيادته بشكل مستمر فإذا توفرت الظروف المناسبة للعمل والاستثمار والتسويق والتصدير والمشجعات من النظام العام والتسهيلات الممنوحة من حفز للضرائب وتيسير القروض لتوفير السيولة المالية لدارت عجلة الإنتاج وما يتولد عنها من دخول مختلفة لكل المتاجرين في العملية الإنتاجية فأصحاب الأعمـــال والمســـتثمرين يحصـــلون على أرباح العملية الإنتاجية وأصحاب رأس المال تحصلون على العوائد المالية والعمال يحصلون على أجورهم والأراضي والمباني والآليات والأصول الثابتة تحصل على الريع أو الإيجار وكل ذلك يعـــد دخـــلا بالنســـبة للمجتمع يزيد في رفاهيته وفي مستوى معيشة السكان أي في كمية السلع والخدمات التي يستطيع كل عامل أن يستهلكها ويحصل عليها ، وهذا هو الهدف النهائي من العملية الإنتاجية وهو الحصول على الدخل ثم إنفاقه على شراء مختلف السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفرد أو يتمناها أو يرغب بالحصول عليها وهنا يقـــع في المشـــكلة الثانيـــة الـــتي تحدثنا عنها وهي كيفية اختيار سلة من هذه السلع ضمن الدخل المحدود تحقق للمستهلك أقصى منفعة مرغوبة من قبله.

ج) الادخار :

ليس من المنطقي استهلاك كامل الدخل وذلك لعدة أسباب منها :

١- تكويـــن احتيـــاطي من المال لمواجهة أي طارئ قد يحدث للإنسان من مرض أو عجز أو ضعف أو تعويض خسارة أو لإنجاز طلبات إضافية كرحلة ترفيهية أو ملابس جديدة أو إقامة حفلة بمناسبة سعيدة.

٢- تجميع رأس مال يصلح إما لبدء مشروع خاص جديد أو للتوسع في المشروع القائم .

٣- تأمين متطلبات الأبناء من تعليم وتدريب وسكن وزواج .

لذلك يعد الادخار لجزء من الدخل والاستغناء ما أمكن عن استهلاك كل ما يمكن الاستغناء عنه يعتبر هاما وضروريا جدا للفرد نفسه وبالتالي للمجتمع الذي يعيش فيه .

د) الاستثمار :

لا يعد كل ادخار استثمارا ، فالادخار هو المرحلة الأولى الهامة والضرورية للفرد والمجتمع وحتى يتحول هذا الادخار إلى عملية استثمار يلزمه شيئان :

الأول) تجميع هذا الادخار إما مع ادخار متتالي أو مع ادخار لأشخاص آخرين حتى يتجمع رأس المال الذي يمكن بواسطته البدء بمشروع جديد ، ويتم هذا إما في المصارف أو بيوت المال أو في موسسات توظيف الأموال الموثوق بها.

الثاني) وضع هذه المدخرات المجمعة بأيدي مستثمرين أكفاء أو مشاريع قائمة ناجحة تريد أن توسع أعمالها ، أو تكوين شركات أو موسسات أو شركات مساهمة لوضع هذه المدخرات بالعمل والإنتاج لزيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة في البلد وزيادة دخل المستثمرين ، وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من الاستثمار :

١- توظيف الأموال :

وهي أن يقوم المدخر بتوظيف أمواله إما بإيداعها في حساب مصرفي أو شراء عملات أجنبية أو أسهم أو سندات أو مضاربات مالية أو شراء معادن ثمينة ، أو شراء منزل قائم أو مصنع قائم أو مزرعة جاهزة ، أو متجر يعمل به كل هذه الأنشطة تسمى توظيفا ماليا قد يدر ربحا عاليا ولكن فائدتها وأرباحها له ولا تسمى بعلم الاقتصاد استثمارا حقيقيا لأنها لا تزيد في الطاقة الإنتاجية المتاحة في البلد .

٢- الاستثمار الحقيقي :

ونعني به قيام المدخر أو مجموعة المدخرين أو المستثمرين إما ببناء منزل أو عقار جديد ، أو بناء مصنع جديد أو إصلاح أراضي بور أو افتتاح متجر جديد ، وتسمى هذه الأعمال استثمارا لأنها تزيد في الطاقة الإنتاجية للبلد أو للمجتمع وهذا ما يسمى تكوين رأس المال ، وهو الذي يسمح بزيادة الدخل وبالتالي زيادة كل من الاستهلاك والادخار .

رابعا) آلية العمل في الاقتصاد :

تدور آلية العمل في الاقتصاد وفق المخطط الموضح دناه حيث أن الحركة السكانية تزود سوق العمل بالأيدي العاملة النشطة التي تحتاج إلى التدريب والتعليم واكتساب الخبرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل ثم تدخل إلى سوق العمل عندما يجد العاملون فرصة عمل مناسبة وفق مهاراتهم وخبراتهم فيعملون على تحقيق الإنتاج في المجتمع وعلى استمراره وزيادته ، هذا الإنتاج يلبي حاجة جميع السكان من مختلف السلع والخدمات المطلوبة ويحقق الدخل للعاملين حتى يشتروا من هذا الإنتاج حاجتهم ويحق الأرباح للمستثمرين ويعطوا الإيجار للأراضي والأبنية والعوائد لرأس المال

المستثمر في العملية الإنتاجية ، هذه الدخول المحققة لجميع المشاركين في العملية الإنتاجية من رأس المال والعمال والأرض والمستثمرين ستتوزع على جزأين : الأول والأكبر يذهب للاستهلاك النهائي وهو قيم جميع السلع والخدمات التي يتم استخدامها بشكل نهائي بحيث لا تصلح بعدها لأي استخدام آخر كالغذاء والدواء والملابس والمنظفات والخدمات المستهلكة وغيرها ، والثاني وهو الأقل وهو جزء الدخل الذي لا يستهلك ويبقى لدى صاحب الدخل ويسمى ادخارا يقتطعه المواطن للطوارئ أو لتجميعه ليصبح رأس مالا في المستقبل يمكن أن يساهم به في بناء وحدة إنتاجية جديدة عند ذلك يتحول ليصبح استثمارا ، وحتى تتم هذه العملية أيضا يحتاج إلى واسطتين : الواسطة الأولى) المصارف وبيوت المال التي تعمل وتشجع على تجميع الادخارات من أناس كثيرين فتصبح عند جمعها صالحة لتوظيفها في إقامة مشروع إنتاجي جديد .

الواسطة الثانية) هي ما اصطلح على تسميتها بحاضنات الأعمال وهي مؤسسات خبرة تقوم بإجراء دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع محتملة وتختار منها المشاريع الرابحة وتوجهها نحو المستثمرين والمصارف لتقوم على تنفيذها .

فإذا نفذت هذه المشاريع الجديدة سمي ذلك استثمارا أو تكوينا لرأس المال الذي بدوره سيحقق فرص عمل جديدة للوافدين الجدد إلى سوق العمل من زيادات السكان ويحقق زيادة الإنتاج السلعي والخدمي لتلبية طلبات السكان لهذه السلع والخدمات ويحقق زيادات في دخول العاملين يستطيعوا بها شراء ما يحتاجونه من هذه السلع والخدمات مما سيزيد في الاستهلاك النهائي ويدل على زيادة مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم ويعطي الفرصة لزيادة الادخارات ثم زيادة الاستثمارات الجديدة مما سيزيد أيضا في الإنتاج وهكذا تدور عجلة الاقتصاد وتتحقق التنمية الاقتصادية وتزداد بسرعة وبشكل مستمر مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم .

لذلك رأينا إضافة هذه الأبحاث لتعريف ماهية التنمية الاقتصادية وتعريف بمحل الناتج المحلي وتلخيص نظريات التنمية الاقتصادية وبيان مراحل النمو الاقتصادي وموارد التنمية من قوة عاملة ورأس مال وموارد طبيعية .

أولاً

مفهوم التنمية الاقتصادية وماهيتها

١ ـ مقدمة:

يستعمل الاقتصاديون اصطلاحات مختلفة كالنمو، والنماء والتنمية، والتقدم، والتطور: للتعبير عن مفاهيم متقاربة تنظمها أفكار الانتقال من حالة أدنى إلى حالة أحسن. ولا شك بأن هناك فروقاً بين هذه الاصطلاحات ذاتها، أوجدتها إلى حد بعيد الاستعمالات التي وضعت لها هذه الاصطلاحات، ويمكننا هنا إلى أن نشير إلى بعض هذه الفروق بالرغم من الاعتراضات التي قد ترد بشأنها. فالنمو أو النماء يعني الزيادة وغالباً ما يقصد به النمو العفوي الذي يحدث بدون التدخل الجديد الماثل في البرامج والخطط الاقتصادية.

والتنمية هي «النمو الإرادي» المحدث المقصود الذي يتوصل إليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها في عصرنا الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو، وعلى هذا يقال مثلاً بأن الخطة الخماسية الأولى في سوريا كانت تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومي بنسبة أربعين بالمائة عن مستواه في سنة الأساس.

والتقدم يعني «الخطو إلى الأمام» والتطور إلى الأحسن، والاستكثار بعد القلة وهو يعبر عن اتجاه إنساني حضاري.

أما التطور فبالرغم من استعمال هذا الاصطلاح في المعاني التي تدل عليها الاصطلاحات الأخرى، إلا أنه قد لا يدل بالضرورة على التقدم بالرغم من دلالته على التغيير، وقد يستعمل أحياناً للدلالة على بدء مرحلة التهيؤ للانطلاق بينما يستعمل النمو للدلالة على مرحلة الانطلاق ذاتها.

سنعمد هنا إلى استعمال اصطلاح «التنمية» بالنظر لانطواء صفحة النمو العفوي في تايخ الدول الحديثة كنتيجة لازدياد التدخل الحكومي على عملية النمو تلك الصفة

الإرادية القصدية الهادفة، التي تتصف بها أكثر أعمال الحكومات في العصر الحديث.

٢ ـ ماهية التنمية الاقتصادية:

تختلف تعاريف «التنمية الاقتصادية» باختلاف الكتاب، فمنهم من يحاول تعريفها بالأهداف النهائية التي تسعى إلى تحقيقها وذلك كزيادة معدل توقعات الحياة باعتبار ذلك هدفاً وناتجاً نهائياً لعملية التنمية. ومنهم من يحاول تعريفها بالتغيرات التي تحدثها على المتغيرات الاقتصادية ذاتها كالدخل والإنتاجية والاستهلاك والتكوين الرأسمالي.

ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة التأهب ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع.

ومنهم من يعرفها على أنها في جوهرها تعني تنمية إمكانية الدخل الحقيقي في المناطق المختلفة عن طريق توظيف الاستثمارات لإحداث التغييرات ولزيادة الموارد الإنتاجية التي يرجى من ورائها رفع الدخل الحقيقي للفرد.

وبالرغم من الاختلاف الظاهري في هذه التعاريف وقصور كل منها بمفرده عن إعطاء صورة صحيحة لعملية التنمية، إلا أنها جميعاً لا تخرج عن فكرة تحقيق زيادة في حجم السلع والخدمات المتاحة لمجتمع من المجتمعات.

والتعريف الأكثر دقة وقبولاً للتنمية الاقتصادية هو أنها **«العملية التي يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن»**.

ولا شك بأن مثل هذا التعريف يتطلب مزيداً من الشرح إذ أنه يتضمن عناصر ثلاثة لا بد من تبيان حدودها وصفاتها:

❑ العنصر الأول: العملية:

عرفنا التنمية الاقتصادية بأنها «عملية» ونعني بذلك «التفاعل الجاري بين عوامل الإنتاج المختلفة والمؤدي إلى تغيير في أحجام وصفات هذه العوامل ذاتها» ويمكن تصنيف هذه العوامل في زمرتين أساسيتين:

الأولى: وتشمل مجموعة عناصر وعوامل الطلب على البضائع والخدمات.

الثانية: وتشمل عناصر وعوامل عرض البضائع والخدمات.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تحت مجموعة عناصر الطلب التغيير في حجم

السكان وتوزيعهم العمري، ومستوى دخلهم العام، وكيفية توزيعه وكذلك التغيرات الحادثة في أذواقهم ومؤسساتهم الاجتماعية، ومنظماتهم الخاصة والعامة.

كما يكمن أن نذكر على سبيل المثال تحت مجموعة عناصر العرض اكتشاف المصادر الطبيعية وتكوين رأس المال ونمو السكان وإدخال طرق الإنتاج وتحسين القديم منها، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للعمال وكذلك التغيرات في المؤسسات الاجتماعية، والمنظمات العامة والخاصة.

❑ العنصر الثاني: الزيادة في الناتج القومي:

يقصد بمجمل الناتج القومي، كما سنرى فيما بعد بالتفصيل، (مجموع القيم المالية للسلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة لعوامل الانتاج والعائدة للمقيمين في بلد معين في سنة معينة بسعر السوق)، وباختصار هو (مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة، وتختلف قيمة الناتج القومي من سنة إلى أخرى لسببن أساسيين:

- الأول: زيادة أو نقص حجم السلع والخدمات.
- الثاني: ارتفاع الأسعار أو انخفاضها.

ويطلق على الزيادة في قيمة الناتج القومي الناتجة عن زيادة في حجم السلع والخدمات زيادة حقيقية، أما الزيادة الناتجة عن ارتفاع الأسعار فتسمى (زيادة ظاهرية). وقد يساهم العاملان معاً ـ أي زيادة الحجم وزيادة الأسعار ـ في تحقيق زيادة معينة في الناتج القومي، ويلجأ عادة لمعرفة الزيادة الحقيقية، أي الزيادة الناجمة عن العامل الأول فقط، إلى تصحيح قيم الإنتاج بتغيرات الأسعار.

فمثلاً لنفرض أن قيمة الناتج القومي في بلد من البلدان:

ـ في عام ١٩٦٣م بلغت (٢٠٠٠) مليون ليرة.

ـ وفي عام ١٩٦٤م (٢٢٠٠) مليون ليرة.

وأن مستوى الأسعار كان كما يلي:

ـ في عام ١٩٦٣م ١٠٠.

ـ وفي عام ١٩٦٤م ١٠٥.

فالزيادة الظاهرية في الناتج هو: (٢٢٠٠ ـ ٢٠٠٠) ٢٠٠٠ = ١٠٪ أما الزيادة

الحقيقية فهي الزيادة الظاهرية مصححة بتغيرات الأسعار أي هي ٥٪ فقط.

❑ **العنصر الثالث: استمرار الزيادة في الناتج لفترة طويلة من الزمن:**

لا يمكن اعتبار الزيادة العارضة في الناتج القومي لبلد من البلدان أساساً للتسليم بوجود التنمية فيه. بل لا بد لهذه الزيادة من أن تكون نتيجة لها، بل يجب أن تشير إلى اتجاه أساسي في قدرة اقتصاد البلد على تحقيق مثل هذه الزيادة ودعم استمرارها. فالزيادة التي تظهر في قمة الدورة الاقتصادية وتتلاشى في قعرها لا يمكن اعتبارها مؤشراً من مؤشرات التنمية، أما الزيادة التي تتحقق بالرغم من الدورات الاقتصادية وعلى مدة طويلة من الزمن تمتد لفترة ربع قرن على الأقل لتشمل عدداً من الدورات الاقتصادية، فهي الزيادة التي تشير بلا شك إلى وجود التنمية.

٣ ـ مفهوم الإنتاج والناتج:

يمكن تصوير مجرى الحياة الاقتصادية لبلد ما بمجموع من العمليات التي تربط بصورة مستمرة مختلف الوحدات الاقتصادية الموجودة فيه.

ولكي نتمكن من الإلمام بها وتفهم ماهيتها لا بد لنا من أن نستعمل تحديدين.

١ ـ تحديداً مكانياً: بحيث نقتصر الدراسة على ما يتم في نطاق دولة معينة أو اقتصاد معين.

٢ ـ تحديداً زمانياً: بحيث نقتصر الدراسة على فترة زمنية معينة، وسنلتزم هذين التحديدين في شرحنا لمفاهيم الدخل والإنتاج.

الإنتاج بصورة عامة هو النشاط المؤدي إلى إيجاد قيم إضافية، أو هو عملية زيادة المتاح من السلع والخدمات. إلا أنه ليس كل ما ينتج يدخل في مفهوم الإنتاج الاقتصادي، الذي يشكل حجر الزاوية في المحاسبة القومية التي سنتعرض إليها في حديثنا عن أدوات التخطيط، لذلك من الضروري تبيان الفوارق بين الإنتاج الاقتصادي والإنتاج غير الاقتصادي: أي الإنتاج الذي يدخل في مفهوم المحاسبة القومية، والإنتاج الذي لا يدخل في مفهوم المحاسبة القومية.

في الاقتصاديات ذات الاقتصاد النقدي ـ وقلّما توجد الآن دولة ذات اقتصاد غير نقدي وإنما توجد قطاعات في الدول قد لا يكون اقتصادياً نقدياً ـ تشمل حدود الإنتاج

الاقتصادي جميع السلع والخدمات الممكن تسويقها أي كل ما يدخل في السوق وكل ما لا يدخل في السوق إلا أنه يمكن تسويقه ومثالنا على ما يدخل في السوق جميع السلع والخدمات المباعة والمشتراة في السوق من مواد غذائية وألبسة ومواد صناعية وتجهيزات وآلات وخدمات طبية وتعليمية. أما السلع والخدمات الممكن تسويقها إلا أنها لا تدخل السوق فهي تلك التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الوحدة الاقتصادية كالفلاح الذي يستهلك كل ما ينتجه أو بعضه، فهذا القسم من الإنتاج الذي استهلك من قِبل الفلاح مباشرة لا يدخل في السوق إلا أنه يمكن تسويقه، لذلك فهو يؤخذ بالحسبان عند احتساب الإنتاج الاقتصادي.

وقد يُظن أن قياس الإنتاج في بلد معين يمكن أن يتم عن طريق جمع قيم السلع والخدمات المباعة في ذلك البلد في فترة معينة، إلا أن هذه الطريقة من شأنها احتساب قيم بعض البضائع مرات عديدة، وإن هذه الطريقة من شأنها أن تعطي قيمة الإنتاج لا قيمة الناتج الذي تم في الفترة المدروسة فقط، أي أنها تعطي قيمة الناتج بالإضافة إلى قيمة المواد الأولية المستخدمة لتحقيقه والتي كانت نتيجة دورة إنتاجية سابقة. لذلك كان لا بد لنا في هذه المقدمة من التفريق بين اصطلاحين اثنين:

- الإنتاج (Production) ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة.
- الناتج (Product) ويمثل القيمة التي أضيفت إلى مستلزمات الإنتاج المادية خلال عملية الإنتاج في الفترة المدروسة.

ويمكن أن نبين الفرق بين هذين الاصطلاحين عن طريق تبيان ما يعنيه كل من «الإنتاج» و«الناتج» في عملية الإنتاج الزراعي.

يحتاج إنتاج القطن مثلاً فيما يحتاج إليه إلى بذار وسماد ومبيدات حشرات ومياه، فإذا ما قام الفلاح بفلح الأرض وبذر البذار وري الزرع وتسميده استطاع أن يحصل في الموسم على محصول معين من القطن.

وقيمة هذا المحصول تحدد حسب وزنه وسعر الوحدة منه. هذه القيمة بالذات تمثل قيمة «الإنتاج من القطن»، إلا أن هذا الإنتاج لا يمثل في الواقع حصيلة الطاقات الإنتاجية في السنة المدروسة بل إن قسماً منه وخاصة البذار والسماد يعتبر من إنتاج السنة الماضية، لذلك لا بد لنا من طرح قيمته من قيمة إنتاجنا من القطن حتى نستطيع

أن نحدد حصيلة مساهمتنا الإنتاجية في السنة المدروسة، ونسمي حاصل طرح قيمة مستلزمات الإنتاج المادية كالبذار والسماد والماء.. من قيمة الإنتاج بـ«الناتج». فالناتج إذن يختلف عن الإنتاج أنه يمثل حصيلة مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية في الفترة المدروسة.

ويمكن أن نتبين نفس الفارق بين الإنتاج والناتج حتى ضمن حدود السنة الواحدة التي تقوم بتقدير قيمة الإنتاج والناتج فيها. ففي معمل للنسيج يتكون الناتج من قيمة النسيج مطروحاً منها قيمة مستلزمات الإنتاج المادية من الغزول والقوة المحركة.

ومن هذا نخلص إلى أن الناتج هو الإنتاج مطروحاً منه مستلزمات الإنتاج المادية.

٤ ـ تعريف مجمل الناتج القومي أو الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (G.N.P):

وهو عبارة عن مجموع القيم المالية الإجمالية لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة من عوامل الإنتاج العائدة للمقيمين العاديين في بلد ما مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة كسنة مثلاً.

وفيما يلي بيان للعناصر التي يتألف منها هذا التعريف:

أ ـ مجموع القيم المالية:

إن اختلاف أنواع وقيم السلع والخدمات لا يُمَكِّن من معرفة مجموع قيمها ما لم يعبر عن قيمها جميعاً بوحدة حسابية مشتركة هي النقد. فقياسنا للناتج إذن يجري عن طريق تقويمه أولاً بقيم نقدية، إلا أن قيمة الوحدة النقدية لا تظل ثابتة على الدوام فتغيير قيمتها يجعل من الضروري، عند مقارنة إحصاءات سنة بسنة أخرى، أن يعمل على أن تكون قيمة الوحدة النقدية واحدة في كلتا الحالتين.

ب ـ القيم المالية الإجمالية:

تكون في بداية الفترة، في الاقتصاد المدروس، مجموعة من الأموال الإنتاجية من آلات ومبان وأجهزة، وبمرور الوقت واستعمال هذه الأموال، التي نسميها برأس المال، في عملية الإنتاج، يلحق قيمتها نقص وانخفاض. فالآلة مثلاً لا تعيش إلا مدة

معينة، واستعمالها لمدة سنة ينقص من عمرها سنة، واستعمال البناء يخفض قيمته ما لم يرمم ويصلح، وعلى هذا فبنهاية السنة تكون قيمة رأس المال الموجود في بداية السنة قد انخفضت، وانخفاضها ناتج كما قلنا عن استعمالها في عملية الإنتاج للسنة المدروسة. فإذا أخذنا قيمة الناتج بدون أن تخصم منها قيمة اهتلاك رأس المال، نصل إلى ما يسمى بالناتج الإجمالي أو القيم المالية الإجمالية للناتج. وأما إذا طرحنا من مجموع القيم المالية الإجمالية للناتج الفرق بين قيمة رأس المال في أول السنة وقيمته في آخرها، فإننا نحصل على ما يسمى بالقيم المالية الصافية للناتج، أي أن الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الصافية هو مقابل اهتلاك رأس المال.

ج ـ السلع والخدمات الاقتصادية:

ونقصد بالسلع والخدمات الاقتصادية تلك السلع والخدمات التي يمكن تقويمها نقدياً سواء كانت منبوذة خلقياً أم محرمة دينياً أم لا. فالخمر محرم دينياً في الإسلام، إلا أنه مع ذلك يمكن بيعه وشراؤه في السوق، وله قيمة نقدية. ولهذا فهو يدخل في زمرة السلع والخدمات الاقتصادية رغم كونه محرماً دينياً مثلاً.

وإذا كان رجال الإحصاء في الدول الاشتراكية ورجال الإحصاء في الدول الأخرى لا يختلفون في احتساب السلع ذات القالب المادي جزءاً من الناتج القومي فإنهم على اختلاف بيّن بخصوص بعض الخدمات. ففي الدول الاشتراكية يفرق بين نوعين من الخدمات:

الأول: ما هو متعلق بالإنتاج المادي، كالنقل والتسويق.

الثاني: ما ليس له صلة بالإنتاج المادي، مثل خدمات الترفيه وخدمة المحامي والطبيب وأنواعه الخدمة في البيوت.

أما في الدول الأخرى فإنهم يدخلون جميع هذه الخدمات في حسابات الناتج القومي ما عدا ما لا يمكن إحصاؤه وتقويمه.

إلا أن هذا التفريق بين الدول الاشتراكية لا يعني مطلقاً عدم اعترافها بضرورتها وأهميتها وأثرها غير المباشر الكبير في عملية الإنتاج وحجم المنتج.

ويجب الانتباه إلى أن شرط قابلية التسويق لا يعني ضرورة حصول هذا التسويق. إذ أن هناك سلعاً وخدمات تنتج وتستهلك رأساً دون أن تدخل في السوق، كالفلاح

الذي يأكل منتجاته التي يزرعها. وعلى هذا فإنتاج الفلاح المستهلك من قبله، يقوَّم وتدخل قيمته في حساب الناتج القومي.

د ـ السلع والخدمات الاقتصادية النهائية:

إن السبب في أخذ قيمة السلع والخدمات الاقتصادية النهائية فقط، يكمن في الحرص على تجنب عملية الازدواج في حسابنا لقيم الناتج. فمثلاً إذا استخدمنا صوفاً في صنع الأنسجة الصوفية وأردنا حساب القيمة المنتجة فإنه يجب علينا أن لا نضيف قيمة الصوف إلى قيمة الأنسجة، وإلا كان في ذلك إزدواج إذ نكون قد حسبنا قيمة الصوف مرتين، مرة في شكله الخام ومرة في شكله المصنوع أي المحول إلى أنسجّة. وكذلك الأمر في بقية السلع. ومن هنا يمكن أن نستخلص طريقتين لحساب قيمة السلع النهائية:

ـ الطريقة الأولى وتتلخص فيما يلي:

١ ـ تجميع قيم إنتاج مختلف وحدات قطاع المنتجين (المبيعات بالإضافة إلى الزيادة في المخزون) للحصول على قيمة الإنتاج.

٢ ـ تجميع قيم مشتريات وحدات قطاع المنتجين من بعضها البعض. وتمثل هذه القيم قيمة مستلزمات الإنتاج المادية المستخدمة في عملية الإنتاج.

٣ ـ طرح قيمة المستلزمات من قيمة الإنتاج أي طرح (٢) من (١) للحصول على قيمة الناتج.

ـ الطريقة الثانية: وتتلخص في حساب قيمة السلع والخدمات المباعة للاستهلاك النهائي أو للاستثمار أو للتصدير أي حساب قيمة السلع والخدمات النهائية.

هـ ـ المتحصلة من عوامل الإنتاج للمقيمين العاديين في بلد ما:

أي أن السلع والخدمات التي تكلمنا عنها يجب أن تكون منتجة من قِبل عوامل الإنتاج التي يملكها المقيمون العاديون في ذلك البلد. ونقصد بالمقيمين هنا ما اتخذه صندوق النقد في هذا الخصوص في عام ١٩٥٠م. وذلك كما يلي:

أ ـ الأفراد: يعتبر الفرد مقيماً في دولته إذا عاش فيها بشكل دائم. ويعتبر الممثلون السياسيون للدولة في الخارج وكذلك طلبتها وأعضاء قواتها المسلحة والمسافرون

على أنواعهم مقيمين أيضاً. أما بالنسبة لباقي مواطني الدولة الموجودين في الخارج فيجب عند تعيين صفتهم أخذ عدة عوامل كمدة إقامتهم بالخارج ومورد رزقهم ومركز نشاطهم، وعلى هذا فالعربي المقيم في الهند والذي يشتغل فيها بصورة دائمة يعتبر تابعاً للاقتصاد الهندي.

ب ـ المؤسسات: تعتبر الحكومة المركزية والحكومات المحلية والبلديات والهيئات العامة المختلفة وكذلك المشروعات الاقتصادية اللصيقة باقتصاد البلد من المؤسسات المقيمة فيه. أما بالنسبة لوكالات الشركات الأجنبية فإنها تعتبر ملحقة بالمؤسسة الأصلية على أساس أنها تعمل لحساب المؤسسة الأصلية المقيمة في بلد آخر، وليس لها استقلال حسابي أو إداري. ويختلف الأمر هنا بالنسبة للفروع التي تفتحها شركات أجنبية في البلاد، إذ تعتبر مقيمة في موطن أعمالها على اعتبار أن أعمالها جزء لصيق باقتصاد بلد موطنها وتتمتع باستقلال حسابي وإداري مستقل عن الأصل رغم كونها مملوكة من قبله.

جـ ـ المنظمات الدولية: تعتبر المنظمات الدولية وحدات إقليمية قائمة بذاتها لا تتبع الدولة الموجودة فيها.

لا شك أن هناك اختلافاً كبيراً حول ما يعتبر مقيماً ولا ما لا يعتبر. وإن ما أردناه هنا هو رأي مقدم من قبل إحدى المؤسسات الدولية عندما قامت بوضع إطار للحسابات الدولة الخارجية في عام ١٩٥٠م.

و ـ مقوماً بسعر السوق:

يجري تقويم المنتجات عن طريق ضرب كميتها بسعرها وذلك للوصول إلى قيمتها النقدية، إلا أن المشكلة هنا هي في اختيار السعر المراد تقويم المنتجات على أساسه. وقد يكون الرد على ذلك هو في اختيار السعر الجاري في السوق كما تبيّنه الإحصاءات، إلا إن الأخذ بهذا السعر بالنسبة للبضائع التي لا تدخل في السوق، أي التي تستهلك قبل وصولها إلى السوق والتي تدخل كما قلنا في حساب الناتج القومي، قد يؤدي إلى المغالاة في قيمة المنتجات الفعلية، إذ يتضمن سعر السوق الضرائب غير المباشرة والتي لا ترد في المنتجات المستهلكة قبل وصولها إلى السوق. هذا بالإضافة إلى أن سعر السوق ذاته هو نتيجة تفاعل الكميات المعروضة مع طلبها ولا يمكن تقدير ما سيؤول إليه سعر السوق فيما لو عرضت المواد المستهلكة من قبل منتجها، لذلك

فالرأي الغالب هو تقويم هذا الجزء من الإنتاج على أساس سعر الكلفة وليس على أساس سعر السوق.

وسعر السوق قد يكون على نوعين: الأول: هو السعر الحر الذي ينتج عن تفاعل عناصر السوق دون تدخل الدولة. والثاني: هو السعر المحدد إدارياً من قِبَل الدولة. ونحن عند التقدير نأخذ السعر السائد، إلا أن السعر يختلف من زمن للآخر ضمن الفترة الزمنية المدروسة مما يثير مشكلة ثانية، وهي: أي سعر نختار هل السعر الوسطي لأسعار الفترة الزمنية المدروسة بأجمعها أم السعر السائد في موسم إنتاج البضاعة؟ الواقع أن الدول تختلف في هذا الخصوص، هذا وقد أخذ القطر السوري في بعض إحصاءاته بالسعر الوسطي الذي ساد خلال فترة التقويم.

ز ـ الفترة الزمنية المعينة كسنة مثلاً:

هذه هي عناصر التعريف الذي أوردناه لمجمل الإنتاج القومي وقد اتخذناه خطوة أولى للانتقال إلى تعاريف أخرى.

٥ ـ تعريف صافي الناتج القومي (Net National Product (N.N.P:

إن مجمل الناتج القومي لا يمكن له أن ينتج إلا بمساعدة رأس المال، أي الآلات والمعدات والمباني والأشكال الأخرى لرأس المال التي تدخل في عملية الإنتاج، وأن عملية الإنتاج هذه تؤدي إلى نقصان قيمة رأس المال المستعمل في عملية الإنتاج. فإذا ما طرحنا قيمة نقصان رأس المال نتيجة عملية الإنتاج في فترة معينة من مجمل الناتج المتحصل، فإننا نحصل على صافي قيمة الناتج المتحصل للجهود المبذولة في تلك الفترة المدروسة فقط.

وعلى هذا تكون لدينا المعادلة التالية:

صافي الناتج = مجمل الناتج القومي ـ قيمة رأس المال المستهلك.

٦ ـ تعريف الدخل القومي (National Income (N.I:

لقد حصلنا على مجمل الناتج القومي وصافي الناتج القومي عن طريق القيم السوقية أو أسعار المبيع لجميع البضائع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة. إلا أن هنالك طريقة أخرى لقياس مجموع الناتج، وذلك عن طريق جمع ما يدفع إلى عوامل